UN LIBRARY
OCT 27 1975
UN/SA COLLECTION

PROVISIONAL
A/C.5/SR.1716
24 October 1975
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الثلاثـــون

اللجنة الخامسة

محضر موجز مؤقت للجلسة السادسة عشرة بعد السبعمائة والالـف

المنعقدة بالمقـر فـــي نيويـــورك
يوم الجمعة ١٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٥ في الساعة ١٠/٣٠

الرئيس :	السـيد توماس	(ترينيداد وتوباغو)
المقـرر :	السيد ابو الفيـط	(مصـــر)

رئيس اللجنة الاستشاريـــة
لشؤون الادارة والميزانية: السـيد مسـيلي

المحتويـات :

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ والخطة المتوسطة الاجـــل للفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٩ (تابع)

المحتويات / ..

ينبغي تقديم التصحيحات المراد ادخالها على هذا المحضر باحدى لغات العمل فـــي الجمعية العامة ، ويفضل ان تكون بنفس لغة النص المراد تصحيحه . كذلك ينبغي ارسال التصحيحات بأربع نسخ خلال ثلاثة ايام عمل الى "رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمـــرات":
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث ان هذا المحضر وزع في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٥ ، فان اخر موعد لقبـــول التصحيحات سيكون ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٥ .

ويرجى من المشتركين في المناقشات ان يتقيدوا بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجـــاز العمل .

75-75091

المحتويات (تابع)

القراءة الأولى للأبواب منفردة (تابع)

الباب ٢٢ (تابع)

تعيينات لملء المناصب الشاغرة في عضوية الهيئات الفرعية للجمعية العامة

اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية

تنظيم العمل

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٥

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ والخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٩ (A/10006 و Add.1، A/10008 و Corr.1 (بالفرنسية فقط) و Corr.2 ؛ A/C.5/1683 و 1685 ؛ A/C.5/L.1226 ، و L.1229 الى L.1232 ؛ A/C.5/XXX/CRP.1 و ٣) (تابع)

القراءة الاولى للابواب منفردة (تابع)

الباب ٢٢ - الادارة والتنظيم والخدمات العامة (تابع)

السيد لافو (مدير شعبة الميزانية) : اجاب على بعض الاسئلة التي اثيرت في الجلسة السابقة . وفيما يتعلق باستفسار ممثل الولايات المتحدة بخصوص ما اذا كان يمكن اجراء تخفيض في التقديرات المتعلقة بالتجهيز الالكتروني للبيانات في جنيف والواردة في الفقرة ٢٢ - ١٣٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة (A/10006، المجلد السادس) ، أشار الى أن اللجنة الاستشارية قد اوصت ، في الفقرة ٢٢ - ٦٠ من تقريرها (A/10008) بالغاء مجموع التقديرات المحددة بمبلغ ١٢١٠٠٠ دولار . فاذا ما ووفق على توصية اللجنة الاستشارية ، لن يكون لدى مكتب الامم المتحدة في جنيف أية معدات لتجهيز البيانات ، وسوف يتعين عليه القيام بتجهيز البيانات يدويا ، الامر الذى يترتب عليه زيادة في عدد الموظفين . ومع ذلك ، فقد قال رئيس اللجنة الاستشارية ان الهدف من توصية اللجنة الاستشارية هو استمرار التجهيز الالكتروني للبيانات لحين تقوم الجمعية العامة بمناقشة هذه المسألة في دورتها الحادية والثلاثين . واستفسر ممثل الولايات المتحدة كذلك عن الوظائف الاضافية والمساعدة المؤقتة المطلوبة للخدمات الادارية والمالية في جنيف ؛ وذكر ، في هذا الاطار ، انه بدون الوفورات المحققة عن طريق استخدام الالات الحاسبة ، كان الامر سيستلزم ما هو أكثر من أربع وظائف خدمات عامة لمعالجة شؤون ادارة عدد متزايد من الموظفين في جنيف ، بما في ذلك أمانة شعبة حقوق الانسان . وفي حين يمكن الاستفادة من الخدمات التعاقدية للخبراء في اداء مهام برمجة معينة ، يبدو من الافضل ،

(السيد لافو)

من ناحية التكلفة ، استخدام ثلاثة مبرمجين من رتبة موظف مبتدئ لفترة السنتين ، في حين يستفاد من الموظفين الدائمين بقسم النظم الادارية (ثلاثة فنيين وأربعة موظفين من فئة الخدمات العامة) في تصميم وتركيب ما يلزم للتجهيز الالكتروني للبيانات في مكتب جنيف .

وردا على ممثل المكسيك ، الذى استفسر عن القدرة المتاحة لنظام الحساب الالي للامم المتحدة ، قال أن استخدام الحاسبات الالكترونية بالساعات ، كما هو وارد في الجدول الذى يعقب الفقرة ٢٢ - ٣١ من تقرير اللجنة الاستشارية ، يتخذ شكل وحدة تقنية يقصد بها قياس المهام مختلفة الاحجام لاستخدام الحاسبات الالكترونية ، ولم يقصد به ان يكون مقياسا للقدرة . ويمكن الخروج بصورة أوضح عن حجم العمل من خلال اجراء تحليل لعدد الساعات الفعلية لاستئجار الحاسبات الالكترونية . ففي ١٩٧٣ ، بلغ متوسط عدد ساعات استئجار الحاسبات الالكترونية مامقداره ١٤ ساعة في اليوم ، وتضاف الى ذلك نسبة ٢٥ في المائة من نهايات الاسابيع ؛ وفي ١٩٧٤ ، بلغ عدد الساعات ١٦ ساعة مضافا اليها ٥٠ في المائة من نهايات الاسابيع التي يتاح فيها ذلك ؛ وفي ١٩٧٥ ، بلغ عدد الساعات تقريبا ٢٠ ساعة في اليوم الواحد ، مع ٥٥ في المائة تقريبا من فترات نهايات الاسابيع . ونظرا لأعمال التحضير المتعلقة بمهام الحاسبات الالية ، تعين على مركز الحساب الالي ان يعمل دورتين يوميا ، مدة كل منهما ثمان ساعات ، في ١٩٧٣ ، وثلاث دورات مدة كل منها ثمان ساعات ، في اليوم ، ولمدة خمسة ايام في الاسبوع ، في ١٩٧٥ . وقد اوضحت الاسقاطات الخاصة بحجم العمل عن ١٩٧٦ و ١٩٧٧ أن الامر سوف يستلزم دورات اضافية من العمل ، بالاضافة الى احداث زيادة في قدرة الحاسبات الالكترونية .

واستفسر ممثل الجزائر عن تخصيص الموارد من الموظفين في مركز الحساب الالي بنيويورك . ويضم العاملون بمركز الحساب الالي بنيويورك ١٦ موظفا من فئة الخدمات العامة ، لقيد البيانات في صورة مقروءة للالة ، وثمانية موظفين من فئة الخدمات العامة . وموظف فني واحد للتشغيل الفعلي لمعدات الحساب الالكتروني ، وستة موظفين من فئة الخدمات العامة وموظف فني واحد للتحضير للاعمال الخاصة بالحاسب الالكتروني وحفظ السجلات ، وثلاثة موظفين فنيين لأغراض مواصلة برامج التشغيل الاساسية للنظام وتقديم الارشادات اللازمة لمن يقومون باستخدام الحاسبات ،

(السيد لافو)

واثنين من الموظفين الفنيين واثنين من موظفي الخدمات العامة لاغراض التنظيم والتوجيه التنفيذيين ، و ٤ للتحليل المتقدم ، و ٥ من المبرمجين ، و ٣ من المبرمجين برتبة موظف مبتدئ . ويمكن تقسيم استخدام خدمات الحاسبات الالكترونية على النحو التالي : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، ٥٠ في المائة ؛ ادارة شؤون المؤتمرات ، ٦ في المائة ؛ الدعم الادارى ، ٢٠ في المائة ؛ وتستخدم تلك الخدمات من قبل الوكالات الاخرى وباسم الحكومات التي تسدد نفقات مناسبة لميزانية الامم المتحدة ، ونسبة ذلك ٢٤ في المائة .

وردا على ممثل الولايات المتحدة ، الذى اوصى بتخفيض الايجارات بنسبة تخفيض الموظفين ، قال ان اللجنة الاستشارية قد اوصت ، في الفقرة ٢٢ — ٩٦ من تقريرها ، بضرورة تخفيض مبلغ ٣٨٢ ٠٠٠ دولار مطلوبة لايجارات الاماكنة المخصصة للمكاتب اللازمة لعدد الوظائف الجديدة المقترحة وهو ١٥٠ وظيفة ، بما مقداره ٣٠٦ ٠٠٠ دولار . وفي هذا الصدد ، اشار الى ان المبلغ المتبقي ومقداره ٧٦ ٠٠٠ دولارا قد لا يكون كافيا للوفاء بالاحتياجات اللازمة من الأمكنة المخصصة للمكاتب اللازمة لـ ١٠٨ وظيفة جديدة أوصت بها اللجنة الاستشارية .

وفيما يتعلق بمبنى شركة التعمير للامم المتحدة ، قال ان الامم المتحدة قد وقعت عقد ايجار في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧٤ يقضي بحجز امكنة مخصصة للمكاتب في المبنى ، ولن تدفع الامم المتحدة الايجارات الخاصة بذلك الا عند شغل الاماكن المخصصة للمكاتب فعلا . وقال ان الامم المتحدة لم تشترك في تمويل انشاء المبنى ، ولم تدفع بعد أية ايجارات . وقال ان عقد الايجار قد نص على شغل المبنى الجديد بالتدريج كلما انتهت مدد عقود الايجار القائمة التي وقعتها الامم المتحدة لشغل مباني أخرى ، كيما يمكن تجنب الازدواج في الايجار . واسترعى الانتباه الى تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن الاماكن المخصصة للمكاتب (A/9854) ، وهو التقرير الذى أوضح ان الامم المتحدة سوف تحتاج ، بحلول ١٩٧٩ ، الى مزيد من الاماكن المخصصة للمكاتب بالاضافة الى مبنى الامانة العامة ومبنى شركة التعمير للامم المتحدة . ولذلك ، يكون من الضرورى الحصول على اماكن تخصص لمكاتب الوحدات الموجودة حاليا خارج مبنى الامانة العامة ، والتي لا يمكن اسكانها في مبنى شركة الامم المتحدة للتعمير .

(السيد لافو)

وردا على ممثل الولايات المتحدة ، الذى استفسر عن الوسيلة الالكترونية لنقل الرسائل وتحسين الاتصالات بين نيويورك وجنيف ، قال ان جنيف هي محطة الترحيل الرئيسية لكافة اتصالات الامم المتحدة مع اوروبا ، والشرق الاوسط ، وافريقيا ، والشرق الاقصى . وقال انه من الضرورى ان تتمكن نيويورك وجنيف من مواجهة هذه الزيادة في الاتصالات ، ويكون ذلك جزئيا عن طريق التحديث . وقد وصفت المزايا التقنية لهذه الوسيلة بالتفصيل في الفقرة ٢٧ من الوثيقة A/C.5/1540/Rev.1 المعنية بالمواصلات السلكية واللاسلكية للامم المتحدة والتكهن بالاحتياجات عن الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٣ . وسوف تؤدى الالية الى زيادة القدرة خلال فترات الذورة ، والى زيادة الدقة والسرعة وخفض التكاليف الخاصة بالموظفين . واشارت تلك الوثيقة ايضا في الفقرة ٤٧ الى تحسين الاتصال بالمبرقات المباشرة (التلكس) بين نيويورك وجنيف كيما يتيح ذلك زيادة القدرة على الاتصال التليفوني ، ولم تثر اللجنة الاستشارية ، في تقريرها الى الدورة التاسعة والعشرين ، اية اعتراضات بخصوص تنفيذ ذلك الاقتراح في ١٩٧٥ .

وقال ان ممثل الولايات المتحدة قد اثار سؤالا يتعلق بما اذا كان ادخال اللغة العربية كلغة رسمية سوف يؤدى الى زيادة تقديرات الميزانية ، بمقارنة ذلك مع حجم المصروفات الممولة من مصادر خارجة عن الميزانية في ١٩٧٤ ، و ١٩٧٥ ، و ١٩٧٦ . وقال ان مبلغ ٣٥٦٢٠٠٠ دولار يمثل نفس مستوى الانفاق الذى كان عليه الوضع في السنوات السابقة . وقال ان المبلغ يغطي الـ ١٠٠ وظيفة دائمة ، ولم ينتو ادراج زيادة بخصوص ١٩٧٧ ، كما أن المبلغ يغطي المساعدة المؤقتة اثناء الجمعية العامة ، واستئجار الاماكن المخصصة للمكاتب ، وتغطية نفقات الاتصال ولوازم المكاتب .

وردا على ممثل مدغشقر ، الذى طلب معلومات حول اشتراك الوكالات المتخصصة في تغطية نفقات الاجهزة الممولة تمويلا مشتركا ، قال ان المصروفات الكلية ، في حالة لجنة الخدمة المدنية الدولية ، قد ضمنت في ميزانية الامم المتحدة كما ضمنت المدفوعات المسددة من قبل الوكالات المتخصصة في باب الايرادات ٢ . وفي حالة الانشطة المشتركة الاخرى ، اوضحت الامم المتحدة في ميزانيتها النصيب الذى ستدفعه وحسب ، تاركة للوكالات أمر تضمين انصبتها في ميزانياتها .

(السيد لافو)

وقال ان السؤال الذى أثاره ممثل مدغشقر حول التغطية المعاشية لاعضاء وحدة التفتيش المشتركة قد اجيب عليه من قبل بواسطة وكيل الامين العام لشؤون الادارة والتنظيم في الجلسة ١٧١٥ .

وقال ان ممثل مدغشقر قد أشار كذلك الى تضمين التقديرات المتعلقة بالاتصالات في الباب ٢٢ وفي الباب ٢١ (شؤون الاعلام) . وقال ان ادارة شؤون الاعلام هي المستفيد الرئيسي بالامم المتحدة من الاتصالات ، كما كانت ، بصورة تقليدية ، مسؤولة عن نفقات الاتصالات الخاصة بها . وقال ان مبدأ الميزانيات البرنامجية يبرر تضمين نفقات الاتصالات عن كل وحدة في الباب الخاص بها ؛ والبديل عن ذلك هو ادراج كافة نفقات الاتصالات في الباب ٢٢ ، ومع ذلك ، فان اللجان الاقليمية لا تزال تحتفظ بالمسؤولية عن نفقات ما تجريه من اتصالات .

وقال ان السؤال الذى وجهه ممثل الولايات المتحدة حول السبب في ان ادراج وظيفة اضافية للمراجعة الحسابية في جنيف لم يؤد الى تخفيض مناظر في قسم المراجعة الحسابية بالمقر الرئيسي ، قد اجيب عليه من قبل بواسطة اللجنة الاستشارية ، وقد أوصت تلك اللجنة ، في الفقرة ٢٢ - ٢٥ من تقريرها ، باجراء تخفيض مقداره ٩٠٠٠ دولار في التقدير الموضوع لدائرة مراجعة الحسابات الداخلية في نيويورك ، وذلك تصحيحا للسهو الذى وقع . وقال انه قد ظهرت حاجة للمساعدة المؤقتة لاغراض المراجعة الحسابية خلال فترة السنتين الحالية ، وقال ان التقديرات قد تضمنت مبلغ ٧٠٠٠ دولار لاغراض المساعدة المؤقتة ، وقد قامت اللجنة الاستشارية بتخفيض هذا المبلغ الى ٥٠٠٠ دولار .

وقال ان ممثل المملكة المتحدة قد وجه سؤالا يتعلق بتمويل المراجعة الحسابية في جنيف من موارد خارجة عن الميزانية ، وذلك بالاشارة الى الفقرة ٢٢ - ٢٤ من تقرير اللجنة الاستشارية. وردا على ذلك ، قال ان الاموال الاتية من موارد خارجة عن الميزانية قد استخدمت في اغراض المراجعة الحسابية للمصروفات التي تنفق فيما يتعلق بمهام تتصل بمشاريع ممولة من موارد خارجة عن الميزانية ؛ وقال انه في حين تتم هذه العملية عادة في نيويورك ، فان بعض نواحيها يعالج حاليا في جنيف .

الرئيس : دعا اللجنة الى النظر في الابواب الفرعية من الباب ٢٢ منفردة .

الباب ٢٢ ألف ـ السياسة العامة والتوجيه

السيد بيرسون (بلجيكا) : سأل عن السبب الذى ينتظر من أجله ان تغطي الميزانية العادية للامم المتحدة ثلث مصروفات لجنة الخدمة المدنية الدولية تقريبا ، في الوقت الذى لا تبلغ فيه امانة المنظمة في حجمها سوى ربع حجم امانات كافة المنظمات الداخلة في منظومة الامم المتحدة فقط .

واستفسر ، مشيرا الى وحدة التفتيش المشتركة ، عن السبب الذى ادى الى أن النفقات الخاصة بالموظفين ، حتى بعد تخفيضها من قبل اللجنة الاستشارية ، ازدادت من ٦٩٠٠٠ دولار الى ١٣٣٠٠٠ دولار . وسأل عن السبب في حدوث زيادة ، مقدارها ٥٠ في المائة تقريبا ، في نفقات سفر اعضاء وحدة التفتيش المشتركة . وسأل كذلك عن السبب في قيام الامم المتحدة بدفع ما مقداره ٤٢٫٦ في المائة من المجموع الكلي لمصروفات وحدة التفتيش المشتركة ، ولماذا لم تسهم المنظمات الاخرى الداخلة في المنظومة بنصيب أكبر . وقال انه بمجرد أن تعتمد التقديرات المتعلقة بوحدة التفتيش المشتركة من قبل الجمعية العامة ، تقوم المنظمات الاخرى الداخلة في منظومة الامم المتحدة ، ببساطة ، بقبول التقديرات التي تقدم اليها ؛ وقال انه ينبغي للجنة الخامسة ان تدرك ما يترتب من آثار على موافقتها على التقديرات المتعلقة بوحدة التفتيش المشتركة .

وقال انه يؤيد على العموم وجهات نظر اللجنة الاستشارية فيما يتعلق باللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية ، بيد انه طلب مزيدا من المعلومات حول اختصاصات تلك اللجنة .

السيد طالع (ايران) : اشاد بمكتب وكيل الامين العام لشؤون الادارة والتنظيم لان عنصر النمو لبرنامج المكتب كان صغرا ولان الملاك الذى لديه صغير ويتسم بالكفاءة . وقال ان المقارنة بين ذلك المكتب وبين الوحدات الاخرى التي لديها وظائف كثيرة من الرتب العليا ترجح صف المكتب . وطلب توضيحا للنفقات المشتركة الخاصة بالموظفين والمتعلقة بوحدة التفتيش المشتركة ، الواردة في الجدول الذى يلي الفقرة ٢٢ ـ ١٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة .

السيد اوبدراغو (فولتا العليا) : سأل عما اذا كان برنامج عمل لجنة الخدمة المدنية الدولية لم يوضع بعد وعن موعد عرض التقديرات المنقحة الخاصة بتلك اللجنة .

السيد لاغو (مدير شعبة الميزانية) : قال ، ردا على ممثل بلجيكا ، ان نفقات وحدة التفتيش المشتركة قد وزعت بين الامم المتحدة والوكالات وفقا للمبالغ الفعلية التي انفقتها وحدة التفتيش المشتركة بالنسبة لكل وكالة . وفي حالة الاجهزة الاخرى الممولة تمويلا مشتركا ، قال ان ما وزع بين الوكالات هو تكلفة عدد من الوظائف قد مول من الميزانية العادية وعدد من الوظائف متعلق بتنفيذ المشاريع . وقال ان الزيادة في نفقات السفر لوحدة التفتيش المشتركة انما يرجع الى التضخم ، الذى اثر ، بوجه خاص ، في بدلات الاعاشة ، كما يرجع الى ما حدث من تغييرات في سعر الصرف . وقال ان النفقات المشتركة الخاصة بالموظفين ، فيما يتعلق بوحدة التفتيش المشتركة لفترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ ، قد بنيت على اساس تحديد نسبة مئوية مقدارها ٣٣ في المائة من المرتبات المباشرة ؛ وقال ان تلك الطريقة قد اختلفت عن الطريقة القديمة وأدت الى تحمل نفقات اكبر . وقال ان اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية جهاز فرعي يتبع لجنة التنسيق الادارية ، وقد انشئت في ١٩٤٧ لتقديم الاقتراحات فيما يتعلق بارساء معايير موحدة للادارة المالية وادارة شؤون الموظفين في المنظمات الداخلة في منظومة الامم المتحدة .

وقال انه قد سبق ان اجاب وكيل الامين العام لشؤون الادارة والتنظيم ، في الجلسة ١٧١٥ ، على السؤال الذى وجهه ممثل ايران .

وردا على ممثل فولتا العليا ، قال ان الامين العام سوف يعرض التقديرات المنقحة الخاصة بلجنة الخدمة المدنية الدولية في الشهر القادم .

السيد بيرسون (بلجليكا) : دعا اللجنة الى التفكير في مسألة قيام الامم المتحدة بدفع ثلث مجموع مصروفات لجنة الخدمة المدنية الدولية . وقال انه يبدو أن ذلك يعني ان الوظائف الممولة من مصادر خارجة عن الميزانية سوف تعتبر وكأنها تمول من الميزانية العادية من أجل تقدير نصيب الامم المتحدة في نفقات لجنة الخدمة المدنية الدولية .

الباب ٢٢ باء — دائرة التنظيم الادارى

السيد أكاشي (اليابان) : لاحظ أن دائرة التنظيم الادارى قد استكملت ، الى حد كبير ، مهمتها الخاصة باجراء دراسات استقصائية عن الانتفاع من الأيدى العاملة واجراء دراسات استعراضية بغرض المتابعة ، وقال انه يبدو أن نشاط الدائرة الرئيسي يتجه الى القيام بدراسات اما بمبادرة منها أو استجابة لطلب ادارات الأمانة العامة . وأعرب عن ترحيب وفده بهذا الاتجاه الجديد ، وعن أمله في أن تتمكن الدائرة من اسداء المشورة التنظيمية اللازمة بشدة الى أكبر عدد ممكن من وحدات الامانة العامة . وأضاف قائلا ان وفده يستفسر عما اذا كان الدور الرئيسي يتمثل مستقبلا في تحديد الخبرات الداخلية المتاحة من أجل القيام بأية مهام خاصة يحتمل أن تنشأ ، بحيث ينحصر اللجوء الى الخبرات الخارجية في أضيق الحدود ؛ وأعرب عن أمل وفده في استطلاع امكانية تحقيق ذلك .

وقال انه فيما يتعلق بالتوظيف ، فان وفده يأمل في أن تأخذ ، بمزيد من الاعتبار ، اقتراحات الميزانية التي يقدمها الأمين العام مستقبلا حجم العمل الأقل المتوقع ، كما يأمل في أن تصبح الدائرة أكثر احكاما في التركيب . وأضاف قائلا انه ينبغي ايلاء اهتمام لامكان ادماج دائرة التنظيم الادارى ودائرة المراجعة الداخلية للحسابات ؛ مع احتفاظ كل من الدائرتين بشخصية مستقلة في اطار شعبة موحدة ، تيسيرا بذلك لتدفق الأفكار بينهما على نحو أكثر انتظاما .

السيد بوعياد — آغا (الجزائر) : استفسر ، مشيرا الى اعتزام الأمين العام نقل احدى وظائف الفئة الفنية الى جنيف (A/1CCC6 المجلد السادس ، الفقرة ٢٢-٢٦) ، عن السبب الذى اقتضى تعزيز قدرة التنظيم الادارى لمكتب جنيف . وطلب بعض المعلومات الاضافية بشأن ذلك الاقتراح ، بما في ذلك التفاصيل الخاصة بدرجة الوظيفة المعنية وكذا التفاصيل الخاصة بالموعد المتوقع لاتمام هذا النقل وبترتيباته .

السيد طالع (ايران) : قال ان وفده يرحب باقتراح الأمين العام بتخفيض عدد موظفي دائرة التنظيم الادارى ، مع وضع تناقص حجم العمل في الاعتبار . وأضاف قائلا أن وفده يؤيد أيضا توصية اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة ٢٢-٢١ من تقريرها الأول (A/1CCC8) . وذكر أن وفده يستفسر عما ينتوى بالنسبة لدور الدائرة مستقبلا وأنه يقترح أن تقوم الدائرة بدراسات

(السيد طالع ، ايـران)

استقصائية أو استعراضية فيما يتعلق ، على سبيل المثال ، بنظم التخطيط والبرمجة الخاصـــة بمختلف ادارات الامانة العامة ، وبالحالة فيما يتعلق بتنسيق المشاريع بين الادارات المختلفـة ، فضلا عن تقييم تنفيذ المشاريع . وقال ان وفده يقترح أيضا أن تجتمع وحدة التفتيش المشتركـــة ودائرة التنظيم الادارى في مطلع كل عام من أجل تنسيق برامج عملهما .

السيد بيرسون (بلجيكا) : قال انه ليس راضيا على الاطلاق عن اقتراحـــات الامين العام فيما يتعلق بميزانية دائرة التنظيم الادارى . وأضاف قائلا انه في ضوء ملاحظـــات اللجنة الاستشارية الواردة في أول جملة من الفقرة ٧١ من تقريرها الأول (A/10008) ، ألا وهي أن توصيات الدائرة لم تؤد الا الى طلبات للحصول على موارد اضافية وليس الى أية تخفيضات فـي الموارد ، فانه ليس مقتنعا على الاطلاق بأن نتائج عمل الدائرة تبرر عدد موظفيها . وأعرب عـن اعتقاد وفده بأنه ينبغي تحقيق وفورات وبأنه يمكن تخفيض المبلغ المرصود لتدبير الموظفين للـدائرة بمقدار النصف دون أن تترتب على ذلك آثار سيئة . وقال ان وفده يحترم تقديم اقتراح يوصي باجراء تخفيض شديد في التقديرات المقدمة من الأمين العام .

السيد ديفيدسون (وكيل الامين العام لشؤون الادارة والتنظيم) : قـال ، مشيرا الى امكان ادماج دائرة التنظيم الادارى ودائرة المراجعة الداخلية للحسابات ، كما اقترح ممثل اليابان ، أنه يستصوب شخصيا هذه الفكرة نظرا لأن وظائف الدائرتين تتطابق الى حد مـا وأن كلا منهما تضطر ، كجزء من وظائفها ، الى ارسال موظفين في زيارات للمنظمات التي توجـــد مقارها في أجزاء مختلفة من العالم . وأضاف قائلا ان الامانة العامة تدرس بالفعل امكانية تحقيـق مثل هذا الادماج ؛ وأنها ستعمد ، في ضوء اقتراح الممثل الياباني ، الى اجراء دراسة أكـثر تفصيلا والى تقديم تقرير بنتيجة هذه الدراسة الى اللجنة في عام ١٩٧٦ .

وأكد السيد وكيل الأمين العام لشؤون الادارة والتنظيم لممثل الجزائر ان الاقتراح الخاص بنقل أحد موظفي دائرة التنظيم الادارى الى جنيف لم يقدم بسبب نقص ما في القدرة الاداريـــة لمكتب جنيف ؛ بل اعترافا بأنه نظرا لان جميع موظفي الدائرة موجودون حاليا في المقر ، فـــان الامر يستلزم القيام بزيارات متكررة لجنيف لمعالجة مشاكل التنظيم الادارى لدى ظهورها . وأضاف قائلا انه يبدو من الأصوب لذلك نقل أحد موظفي الفئة الفنية الى جنيف وتوفير خدمة دائمة هناك .

(السيد ديفيدسون)

وذكر أن الموظف الذى سينقل الى جنيف سيكون برتبة ف ـ ٤ . وأضاف قائلا ان الامانة العامة تشعر بأن التجربة جديرة بالتنفيذ ، وتعتقد أنها ستكفل تحقيق وفورات في المدى الطويل . وقال انه اذا لم يتحقق ذلك ، فان الموظف المذكور سينقل مرة أخرى الى المقر .

وأنهى السيد وكيل الأمين العام لشؤون الادارة والتنظيم الى ممثل ايران أن مدير دائرة التنظيم الادارى وأعضاء وحدة التفتيش المشتركة يجتمعون بالفعل في مطلع كل عام من أجل تنسيق برامج عملهما وأية دراسات من المزمع اجراؤها . وقال ان هذا الترتيب يرمي الى ضمان عدم ازدواجية المهام ، مثلما حدث في احدى المرات عندما قامت الدائرة ووحدة التفتيش المشتركة ، في وقت واحد باجراء دراسات عن الشؤون المتعلقة بالموظفين .

ومضى فقال انه فيما يتعلق بالملاحظات التي أبداها ممثل بلجيكا بشأن قيمة عمل دائرة التنظيم الادارى ، فانه يذكر أن الدائرة كانت قد تلقت أصلا تعليمات بأن تدرس الانتفاع من الأيدى العاملة في كل وحدة من الوحدات الرئيسية للأمانة العامة . وقد أجريت تلك الدراسات المتعلقة بالأيدى العاملة وشكلت الأساس الذى استندت اليه اللجنة الاستشارية في تقديم توصياتها بشأن ملاكات الوحدات ، كل على حدة ، الى اللجنة الخامسة . وقال ان الدائرة قدمت توصيات بشأن عمليات تخفيض الموظفين او زيادتهم او اعادة توزيعهم ، وأنه يرى ان الدائرة أدت بذلك مهمة مجدية . وأضاف قائلا ان الدائرة نجحت جزئيا على الأقل في استرعاء الانتباه الى المجالات التي يلزم فيها اجراء عملية اعادة توزيع . واستطرد قائلا ان مهمة التوصية باجراء تخفيضات في عدد الموظفين أو تنفيذ هذه التخفيضات ليست بالمهمة السهلة في وقت يعهد فيه الى الامانة العامة بمطالب جديدة . وقال ان الدائرة دخلت الآن مرحلة جديدة ، تتمثل فيها مهمتها في تقديم خدمات استشارية في ميدان التنظيم الداخلي الى المنظمة في مجموعها . وأضاف قائلا أن ثمة احساسا عاما بأن الامانة العامة تحتاج الى مشورة فيما يتعلق بادارة شؤونها التنظيمية . واستطرد قائلا ان ثمة بديلين أمام المنظمة ، فاما أن تعتمد ، فيما يتعلق بالحصول على هذه المشورة ، على الخبرة الخارجية أو أن تحتفظ بفريق صغير في اطار الامانة العامة يقدم مشورة تتسم بالموضوعية التامة . وعلى حين ان بعض أعضاء اللجنة الخامسة قد أعربوا عن تأييدهم للبديل الأول ، فقد كان البديل الثاني هو الذى اعتمده كل من الجمعية العامة والأمين العام . وفي سنة ١٩٧٥

(السيد ديفيدسون)

- أولى سنوات المرحلة الجديدة - تلقت الدائرة عددا كبيرا من الطلبات للحصول على مساعدة من رؤساء الادارات والوحدات في المنظمة . وقال ان ثمة تقريرا قد قدم الى اللجنة الاستشارية وبه بيان عن مختلف الدراسات التي تجريها الدائرة في العام الجارى . وأضاف قائلا انه يرى أن الدائرة تتصرف بروح المسؤولية ، وتؤدى وظيفة مفيدة في الامانة العامة ؛ وقال انه سيصل حتى الى حد القول بانه ، اذا حلت الدائرة ، سيصبح من الضرورى الاستعاضة عنها بدائرة أخرى تؤدى نفس هذا النوع من الاعمال .

السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : استرعى الانتباه الى خطأ في الفقرة الختامية من موجز بيان كان قد ألقاه في الجلسة ١٧٠٩ (A/C.5/SR. 1709 ، الصفحة ٥) . وقال ان اللجنة الاستشارية ، وليس دائرة التنظيم الادارى ، هي التي ستقوم باسترعاء انتباه اللجنة الخامسة الى أية مسائل تتصل بالدائرة وترى أنها ذات أهمية خاصة . وذكر بأنه كان قد أشار ، في البيان الذى ألقاه في الجلسة ١٧٠٩ ، الى توصية اللجنة الاستشارية في عام ١٩٧٤ ، كما وردت في الفقرة ١٣ من تقريرها الحادى عشر (A/9608/Add.10) ، وهي التوصية التي قضت بأن تتوقف دائرة التنظيم الادارى عن تقديم تقارير سنوية الى الجمعية العامة ، وبأن تعمد الدائرة ، بدلا من ذلك ، الى تقديم تقرير مرحلي الى اللجنة الاستشارية ؛ وقال ان اللجنة الاستشارية ستقوم عندئذ باسترعاء انتباه اللجنة الخامسة لأية أمور ترى أنها وثيقة الصلة بالموضوع . كما أنهى الى الأعضاء أن اللجنة الاستشارية تلقت تقريرا مرحليا من الدائرة وأنها خلصت الى أن التقرير لا يتضمن شيئا يستدعي اهتمام اللجنة الخامسة .

السيد بيرسون (بلجيكا) : قال انه لم يسمع أية تفسيرات تحدو به الى تغيير رأيه فيما يتعلق بدائرة التنظيم الادارى . وأضاف قائلا انه يرى أنه ليس من المستحيل الاستغناء عن الدائرة وأنه يمكن لوحدة التفتيش المشتركة القيام ببعض مهام الدائرة ، وتشهد على هذا الرأى بعض الملاحظات الواردة في الوثائق المعروضة على اللجنة . وأضاف قائلا انه يحتفظ بحقه ، تمشيا مع بيانه السابق ، في تقديم اقتراح بتخفيض المبلغ المرصود في الميزانية للدائرة .

الباب ٢٢ جيم : دائرة مراجعة الحسابات الداخلية

السيد بارافان (المكسيك) : استفسر عن التدابير التي اتخذت أو ستتخذ بشأن الـ ١٦٢ ملاحظة التي أصدرها قسم المقر المتفرع عن دائرة مراجعة الحسابات الداخلية ، كما هو مشار اليه في الفقرة ٢٢-٣٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة (A/10006 ، المجلد السادس) .

السيد بيرسون (بلجيكا) : قال انه يستفسر ، في ضوء الفقرة ٢٢-٢٤ من التقرير الأول للجنة الاستشارية ، عما اذا كانت الوظائف السبع التي تمول من الموارد الخارجة عن الميزانية تتناسب مع حجم العمل الذي تنطوي عليه مراجعة الحسابات خارج اطار الميزانية العادية .

السيد لافو (مدير شعبة الميزانية) : قال انه سيرد على الاسئلة المتعلقة بالباب ٢٢ جيم في الجلسة القادمة .

الباب ٢٢ دال : دائرة التجهيز الالكتروني للبيانات ونظم المعلومات

السيد هارت (استراليا) : لاحظ أن الامين العام قد قدر نصيب الأمم المتحدة في تكاليف المجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات والأنشطة ذات الصلة بمبلغ ٣٣٤ ٠٠٠ دولار لفترة السنتين ١٩٧٦-١٩٧٧ في مقابل ١٩٤ ٠٠٠ دولار لفترة السنتين ١٩٧٤-١٩٧٥ ، كما لاحظ أن الزيادة المستقطة في تكاليف تشغيل المجلس تشمل اعتمادا أكبر يسمح بتنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨٨٩ (د-٥٧) (A/10006 ، المجلد السادس ، الفقرتان ٢٢-٥٩ و ٢٢-٦٠) . واسترعى الانتباه الى احكام ذلك القرار ذات الصلة بالموضوع ، وهي الاحكام التي أوردتها اللجنة الاستشارية في الفقرة ٢٢-٣٧ من تقريرها الأول (A/10008) . كما أشار الى أن اللجنة الاستشارية لاحظت أنه " بالرغم من ارتفاع تكاليف مشاركة الامم المتحدة في المجلس المشترك بين المنظمات بصورة أكبر ، فان المقترحات المفصلة التي طلبها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لم تقدم " (A/10008 ، الفقرة ٢٢-٣٧) . وقال ان تلك الملاحظة تثير شيئا من القلق لدى وفده ، نظرا الى أنه قد يستدل منها على تعثر الخطوة الاولى نحو وضع نظام متكامل للتخطيط والبرمجة . وأضاف قائلا انه من أجل تبديد ذلك الانطباع ، فان وفده يود أن يسترعي الانتباه الى تقرير مرحلي

(السيد هارت ، استراليا)

(E/5662) قدمته لجنة التنسيق الادارية الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته التاسعة والخمسين . وقال ان الفقرة ١٠ من ذلك التقرير تبين ان استجابات المنظمات الداخلة في المنظومة لتوصيات المجلس الواردة في القرار ١٨٨٩ (د - ٥٧) كانت ايجابية ، بالرغم من أن المنظمات ستواجه صعوبات معينة فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات في اطار جدول زمني محدد . وأضاف قائلا ان الفقرة ١١ والفقرات التالية لها من التقرير نفسه تصف الطريقة التي تنفذ بها او التي ستنفذ بها كل منظمة توصيات المجلس . واستطرد قائلا ان وفده يرحب لذلك بقبول اللجنة الاستشارية لتقديرات الميزانية المقدمة من الامين العام . وأكد من جديد التزام وفده بتوفير الدعم الاعلامي للتخطيط والبرمجة على نطاق منظومة الأمم المتحدة ، وأعرب عن أمله في أن يتمكن المجلس الاقتصادى والاجتماعي، في دورته الحادية والستين ، من أن يحلن ان اعداد السجل المشترك للانشطة الانمائية يسير قدما بصورة مرضية ، وأن جميع المنظمات الداخلة في منظومة الامم المتحدة تدرك أهمية التخطيط المتكامل.

السيد ماجولي (ايطاليا) : قال انه ، بالنظر الى الجملة الاخيرة من الفقرة ٢٢-٣٧ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/10008) ، سيكون من المهم الوقوف على مدى التقدم المحرز حتى الآن فيما يتعلق بوضع السجل المشترك للأنشطة الانمائية .

السيد بيرسون (بلجيكا) : قال ان وفده يؤيد الرأى الذى أبدته اللجنة الاستشارية في الفقرة ٢٢-٣٨ من تقريرها . وأضاف قائلا انه ينبغي أن تدرس تلك اللجنة بعناية خاصة تقديرات الميزانية الخاصة بالمجلس المشترك بين المنظمات ومركز الحساب الآلي بنيويورك والمركز الدولي للحساب الآلي التي ستقدم اليها في فترة السنتين التالية .

وردا على سؤال من الرئيس عما اذا كان ذلك الاقتراح اقتراحا رسميا ، ذكر السيد بيرسون بأن مثل هذا الاقتراح يسجل عادة ، في اللجان الأخرى ، ضمن تقرير كل لجنة الى الجمعية العامة .

الرئيس : قال ان الاقتراح سيضمن في المقرر الذى ستتخذه اللجنة في وقت لاحق .

السيد لافو (مدير شعبة الميزانية) : اشار الى ماسبق أن قاله من أن السجل المشترك ينمو بصورة مرضية ؛ وقال ان الوكالات الرئيسية التي يرجح أن تنتفع من السجل تفعل ذلك .

(السيد لافـو)

وقال ان منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للاغذية والزراعة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، شأنها في ذلك شأن الامم المتحدة ، تنمي بصورة متزايدة نظمها الخاصة بفحص المشاريع وان مثل هذه البيانات تدرج جميعها في السجل المشترك .

الباب ٢٢ هاء ـ ادارة الشؤون المالية (المقر)

السيد بالامارتشك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : أشار الى الجدول ٢٢-٢٢ قائلا انه ، رغم انه يمكن نوعا ما فهم التفاوتات في المبالغ اللازمة لمعادلة أثر التضخم ، فان من المستحيل التأكد من صحتها دون معرفة الأساس الذى يقوم عليه عامل التضخم . وأعرب عن أمله في أن ترده المعلومات التي سبق أن طلبها مرة في أقرب وقت ممكن ، اذ أنها تتصل بأبواب أخرى كذلك . وأضاف ان المبالغ الاضافية المطلوبة للخبراء الاستشاريين في ذلك الباب ليس لها ، على ضآلتها ، مبرر وأنه سيكون من الممتع لو عرفت المعايير التي استخدمت للتوصل الى الأرقام . وأشار الى ما رآه بعض الممثلين في الدورة التاسعة والعشرين من صرف كميات هائلة من المال على الخدمات الاستشارية .

السيد بوعياد آغا (الجزائر) : قال انه هو الآخر سيكون ممتنا كذلك لو تلقى تلك المعلومات . وسأل وكيل الأمين العام للادارة والتنظيم عن سبب استمرار وحدة المرتبات والاستحقاقات الاضافية ، بعد انشاء لجنة الخدمة المدنية الدولية لمعالجة جميع المسائل المتعلقة بالموظفين ، في دراسة مسائل تقع ضمن اختصاص اللجنة ؛ قائلا ان في هذا شيئا من الازدواج . وطلب ايضاحا للفقرة ٢٢-٨١ (ج) التي تتصل بالحالات الاستثنائية المتعلقة بالاستحقاقات الاضافية ، وسأل عما ستعالجه وحدة المرتبات والاستحقاقات الاضافية بعد ان تتسلم اللجنة كامل مسؤولياتها ولماذا لا تزال الوحدة تطلب تسع وظائف لعام ١٩٧٧ .

السيد طالع (ايران) : قال انه لا يستطيع أن يجد أى اشارة الى الخطة المتوسطة الأجل رغم ما قيل له من أن شعبة الميزانية قد عالجت المسألة . وسأل ما اذا كان حجم عمل شعبة الميزانية سينخفض لو قبلت الجمعية العامة بما أوصاه الفريق العامل المعني بأجهزة برامج وميزانيات الأمم المتحدة من النظر في الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية بالتناوب سنة بعد أخرى .

السيد بيرسون (بلجيكا) : قال انه يؤيد الملاحظات التي أبداها ممثل الجزائر حول وحدة المرتبات والاستحقاقات الاضافية . وأضاف أنه ، على حين يفهم أن على الوحدة أن

(السيد بيرسون ، بلجيكا)

تعالج بعض الأنشطة حتى يصبح باستطاعة اللجنة أن تتسلم مسؤوليات الوحدة ، يتساءل ما اذا كانت الوظائف التسع المطلوبة لعام ١٩٧٧ ضرورية حقا .

الرئيس : قال انه سيجاب على الأسئلة التي أثيرت تحت ذلك الباب في الجلسة المقبلة .

السيد ديباتن (مساعد الأمين العام ، مدير الشؤون المالية) : رد على سؤال سابق طرحه ممثل بلغاريا حول ما اذا كانت الأمم المتحدة معفاة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة المفروضة على السلع والخدمات التي تبتاعها ، فقال ان اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها تنص على وجه التحديد أنه ينبغي أن تكون المنظمة معفاة من جميع الضرائب المباشرة . وذكر أنه بموجب الجزء ٨ من تلك الاتفاقية ذاتها ، يحق للأمم المتحدة أن تطلب استرداد ما تكون قد دفعته من ضرائب غير مباشرة لدى القيام بشراء عقارات هامة للاستخدام الرسمي . وأوضح أنه يجرى ، في الولايات المتحدة وسويسرا ، تقديم الطلبات لاسترداد الضرائب ، وأن المنظمة في بعض البلدان الأوروبية تسترد ضرائب فضل القيمة المضافة الى سعر السلع . واستدرك قائلا ان هناك مجالا واحدا لا تظهر فيه الضرائب بوضوح بحيث يصعب بالتالي القول أنه يفرض على المنظمة تكلفة غير مباشرة . واختتم كلمته قائلا : بيد أنه يجرى بذل كل جهد لاسترداد الضرائب غير المباشرة وأنه ليس من المحتمل أن يحقق المزيد من الوفورات في هذا الصدد .

تعيينات لملء المناصب الشاغرة في عضوية الهيئات الفرعية للجمعية العامة

اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/10151 ؛ A/C.5/1691)

الرئيس : دعا اللجنة الى اجراء انتخابات لملء المناصب الشاغرة في عضوية اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية الناتجة عن كون عضوية السيد غارسيا دل سولار ، والسيد غرودسكي ، والسيد ماجولي ، والسيد ستوتلمير تنتهي بصورة عادية في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ . وذكر أنه قد وردت ترشيحات لتعيين الأشخاص التاليين من حكوماتهم المختلفة : السيد غارسيا دل سولار (الأرجنتين) ، والسيد غرودسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) ، والسيد كيفانش (تركيا) ، والسيد ماجولي (ايطاليا) الذى سحب ترشيحه في وقت لاحق ، والسيد شميدت (جمهورية ألمانيا الاتحادية) ، والسيد ستوتلمير (الولايات المتحدة الامريكية) .

(الرئيـــــس)

وأضاف أن باستطاعة أعضاء اللجنة طبعا أن يصوتوا لأى مرشح سواء كان مرشحا رسميا أم لا اذ أن أعضاء اللجنة الاستشارية يعينون باعتبارهم أفرادا لا ممثلين لحكوماتهم . وقال انه يفترض أن اللجنة تود اجراء الانتخابات بموجب المادة ٩٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة .

السيد كيفانش (تركيا) : أعلن أن حكومته تسحب ترشيحه لأن همها الأول هـو المحافظة على الوحدة وتيسير الانتخابات . ثم شكر جميع المجموعات الاقليمية والوفود التي وعدتـــه بالتأييد .

وبناء على دعوة الرئيس ، قام السيد هاردنغ (سيراليون) والسيد فاندرغيرت (سرى لانكا) بعملية احصاء الأصوات .

وجرى التصويت بالاقتراع السرى .

عدد أوراق الاقتراع :	٩٩
الاقتراعات غير الصحيحة :	١
الاقتراعات الصحيحة :	٩٨
الممتنعون عن التصويت :	صفر
عدد الأعضاء المصوتين :	٩٨
الأغلبية المطلوبة :	٥٠
عدد الأصوات التي نالها كل مرشح :	
السيد غارسيا دل سولار	٩٥
السيد غرودسكي	٨٧
السيد ستوتلمير	٨٠
السيد شميدت	٧٦
السيد ماجولي	٥
السيد كيفانش	٥
أربعة أشخاص آخرون	٤

(السيد كيفانش ، تركيا)

وحيث أن السيد غارسيا دل سولار ، والسيد غرودسكي ، والسيد ستوتلمير ، والسيد شميدت قد نالوا الأغلبية المطلوبة فقد أوصت اللجنة بتعيينهم أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من ١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٦ .

الرئيس : اقترح أن تطلب اللجنة الى المقرر القيام مباشرة بابلاغ الجمعية العامة بالمسألة .

وقد تقرر ذلك .

السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : رحب بالأعضاء الجدد وأشاد بالسيد ماجولي ، وهو العضو الذى انتهت ولايته ، والذى دلل خلال سني عمله في اللجنة على أنه أحد أخلص أعضائها .

السيد ماجولي (ايطاليا) : شكر رئيس اللجنة الاستشارية على كلمته .

تنظيم الأعمال

الرئيس : لفت النظر الى برنامج أعمال اللجنة المنقح (A/C.5/L.1225/Rev.1) ، وأضاف أنه يتضمن بعض الأخطاء : فقد حذف منه البند ٩٧ وأضيف اليه خطأ البند ١٠٧ ، وذكر أنه سيصدر تنقيح دون شك . وأوضح أنه فيما يتعلق بالبند ١٠٧ ، وهو بند تمويل قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ، يتوقع أن يتخذ مجلس الأمن قرارا قبل ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر وأن الأمانة العامة ستعد تقريرها الى اللجنة في أقرب وقت ممكن . الا أنه لن يكون بامكان اللجنة الفراغ من ذلك البند قبل نهاية الأسبوع المقبل وأنه سيكون أكثر واقعية أن تقرر اللجنة تناوله خلال الأسبوع الأخير من تشرين الأول / أكتوبر . واستطرد قائلا انه ينبغي على اللجنة كذلك أن تكون على استعداد لاتباع نمط السنة السابقة وذلك بأن تتخذ قرارا مؤقتا وترجئ النظر في البند الى أواخر تشرين الثاني / نوفمبر . وقال انه يعتزم ، اذا أتيح الوقت واذا توفرت البيانات المتعلقة بالمرشحين ، اجراء انتخاب أعضاء مجلس مراجعي الحسابات في أواخر الأسبوع التالي .

السيد طالع (ايران) : سأل ما اذا كانت اللجنة متأخرة عن الموعد المحدد في

(السيد طالـــع ، ايـــران)

أعمالها وما اذا كان الأمين العام قد حاول الاتصال برئيس مجلس الأمن بغية حثّ المجلس علـــى امكانية الاجتماع قبل ٢٤ تشرين الأول /أكتوبر .

الرئيس : أجاب بقوله انه لا يعلم متى يعتزم مجلس الأمن تناول المسألة ولكن ذلك سيكون ، على أية حال ، قبل ٢٤ تشرين الأول /أكتوبر . وأضاف أن اللجنة متأخرة تأخرا طفيفـــا في أعمالها ، بيد أن جدولها الأصلي كان طموحا نوعا ما .

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/١٥